

توصيات الجمعية العامة بشأن الموضوعات الفنية التي تمت مناقشتها:

الموضوع الثالث: دور الاجهزة العليا للرقابة المالية في تطوير النظام المالي الحكومي:

تمت مناقشة الموضوع في الجلسة الثالث المنعقدة في مدينة الكويت بدولة الكويت يوم الأربعاء الموافق 2013/6/26، حيث قدمت (ست) ورقات قطرية من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التالية:

- 1 - ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية.
- 2 - ديوان المحاسبة بدولة قطر.
- 3 - ديوان المحاسبة بدولة الكويت.
- 4 - ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- 5 - الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
- 6 - مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وتمت كتابة البحث الشامل والتفصيلي من قبل ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية مقرر الموضوع ع، وترأس ديوان المحاسبة بدولة الكويت جلسة النقاش، وشارك ديوان المحاسبة بدولة الكويت منسق الموضوع. وقد تناولت بعض الأوراق القطرية المقدمة عناصر البحث الرئيسي (الشامل والتفصيلي) والبعض الآخر أدرج حالات عملية وتجربة جهازها في مجال الموضوع، وفيما يلي ملخصاً وعرضاً للعناصر الرئيسية التي تضمنها البحث الرئيسي والأوراق القطرية:

✓ الفصل الأول: الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

أولاً: ماهية الرقابة المالية.

- المدلول القانوني

- المدلول الإداري

ثانياً: أهمية الرقابة المالية على القطاع الحكومي.

ثالثاً: أنواع الرقابة المالية:

- الرقابة الخارجية و الرقابة الداخلية.

- الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة.

- الرقابة الشكلية و رقابه الأداء.

رابعاً: أهداف الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

خامساً: اختصاصات ومهام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

سادساً: الأنشطة غير الرقابية التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

- تطوير الأنظمة واللوائح والتعليمات.

- عقد المؤتمرات والندوات المتخصصة.

- التدريب ووضع المعايير والأدلة والإرشادات المهنية (المتخصصة).

- التعاون مع الأجهزة التشريعية والتنفيذية.

- التعاون مع المنظمات المهنية الإقليمية والدولية.

✓ الفصل الثاني: النظام المالي الحكومي:

أولاً: ماهية النظام المالي الحكومي.

ثانياً: أهداف النظام المالي الحكومي.

- أهداف فنية تقليدية.

- أهداف إستراتيجية.

ثالثاً: خصائص النظام المالي الحكومي الفعال.

رابعاً: الاتجاهات الحديثة في إعداد النظام المالي الحكومي.

خامساً: دور الجهات التشريعية في إصدار وتحديث النظام المالي الحكومي.

سادساً: دور الجهات والمصالح الحكومية في تنفيذ النظام المالي الحكومي.

سابعاً: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في التأكد من الالتزام بالنظام المالي الحكومي.

✓ الفصل الثالث: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تطوير النظام المالي الحكومي

أولاً: مزايا وفاعلية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

ثانياً: معوقات دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

ثالثاً: الحلول لتفعيل دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تطوير القطاع الحكومي والتغلب على المعوقات والصعوبات.

رابعاً: كيفية التنسيق بين دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والنظام المالي الحكومي.

خامساً: اكتشاف الأخطاء والملاحظات في النظام المالي الحكومي.

سادساً: التعاون مع الجهات التشريعية والتنفيذية لتطوير النظام المالي الحكومي.

✓ الفصل الرابع: تجارب ستة أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة في بعض الدول العربية في تطوير النظام المالي

الحكومي:

أولاً: تجربة ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية.

ثانياً: تجربة ديوان المحاسبة بدولة قطر في تطوير النظام المالي الحكومي.

ثالثاً: تجربة ديوان المحاسبة بدولة الكويت في تطوير النظام المالي الحكومي.

رابعاً: تجربة ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية في عملية الإصلاح المالي.

خامساً: تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية في تطوير النظام المالي الحكومي.

سادساً: تجربة مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في تطوير النظام المالي الحكومي.

التوصيات:

- أولاً:** زيادة ودعم الدور الرقابي لأجهزة الرقابة العليا ومنحها الصلاحيات الكافية لأداء مهامها بكفاءة في إطار من الاستقلال الوظيفي والإداري والمالي.
- ثانياً:** العمل على تعزيز وترسيخ الالتزام بمدونات السلوك المهني لدى الموظفين في القطاع المالي الحكومي.
- ثالثاً:** على أجهزة الرقابة العليا والأجهزة الحكومية السعي لتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في أدائها لمهامها.
- رابعاً:** التركيز على التدريب للموظفين وإكسابهم المهارات والقدرات التي تمكنهم من الأخذ بالأساليب الإدارية والمالية الحديثة.
- خامساً:** الإسراع في تكامل بنية التعاملات الإلكترونية والعمل على تسهيل الإجراءات واعتمادها على عاملي الشفافية والوضوح.
- سادساً:** العمل على دعم الأجهزة العليا للرقابة مادياً وبشرياً وفنياً لتمكين من مواكبة النمو والتوسع في الجهاز الحكومي.
- سابعاً:** ضرورة التحول من الأساس النقدي في قياس المعاملات الحكومية إلى أساس الاستحقاق لدعم استقلال السنوات المالية ولتوفير مزيد من الإفصاح في الحسابات الختامية.
- ثامناً:** زيادة التعاون بين الأجهزة المركزية للرقابة ووحدات المتابعة والرقابة الداخلية في الأجهزة الحكومية وفقاً لما تنص عليه اللوائح والتعليمات المنظمة لذلك.
- تاسعاً:** دعم العاملين بأجهزة الرقابة العليا ومنحهم المزايا التي تسهم في قيامهم بمهامهم بكفاءة وفعالية.
- عاشراً:** تفعيل إدارات المتابعة في الأجهزة الحكومية ودعمها بذوي الكفاءة والقدرة ومنحها الصلاحيات الكافية التي تمكنها من أداء مهامها بكفاءة وفعالية.
- حادي عشر:** تفعيل مبدأ المساءلة وتطبيقه بحزم في إطار خطة الإصلاح الشامل.
- ثاني عشر:** المتابعة الجادة والمستمرة لتنفيذ عقود المشروعات والخدمات ضمن المدد المحددة وتطبيق نصوصها بحزم في حالة التقصير أو التأخر.
- ثالث عشر:** ترسيخ مفهوم الانضباط المالي والإداري وتوفير مقومات الرقابة الذاتية والحماية الوقائية للمال العام وترشيده استخداماته.
- رابع عشر:** زيادة آفاق التعاون مع المنظمات والهيئات والأجهزة الرقابية العليا وتطوير العلاقات بينها بما يحقق الفائدة المشتركة للجميع ويسهم في الارتقاء بأداء المهام والأعمال الرقابية المحددة لكل منها.
- خامس عشر:** ترشيده سياسة المشتريات الحكومية منعاً لتكدسها وعدم الاستفادة منها وإهدار المال العام دون تحقيق الاستفادة المرجوة.
- سادس عشر:** تبني المعايير الخاصة بالمحاسبة الحكومية الصادرة من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي) والهيئات المختصة الأخرى لتطوير الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح للبيانات المالية ووضع القواعد اللازمة لضبط التكاليف والرقابة عليها.